العرب
الجمعة 2021/01/01
السنة 43 العدد 11928

بريطانيا تدير ظهرها لأوروبا متجهة إلى مستقبل مبهم

تعطيل إمدادات الأغذية والأدوية يقوّض مزاعم الحكومة بشأن مكاسب ما بعد بريكست

كان الخروج من الاتحاد الأوروبي حلما بعيد المنال لمجموعة متنافرة من "المشككين في الوحدة الأوروبية" على هامش المسرح السياسي البريطاني، فعندما انضمت بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي في 1973 كانت تبدو في صورة "رجل أوروبا المريض" وقبل عقدين من الزمان فحسب كان قادة بريطانيا يتداولون فكرة الانضمام إلى اليورو عملة أوروبا الموحدة، لكن المشهد اليوم مختلف تماما عن السابق بعد تدشين المملكة المتحدة فصلا جديدا من تاريخها بانفصالها التام عن أوروبا في ظل أزمة عميقة ومستقبل غامض.

لندن – خرجت بريطانيا الخميس، من فلك الاتحاد الأوروبي وأدارت ظهرها لعلاقة عاصفة استمرت 48 عاما مع المشروع الأوروبي متجهة إلى مستقبل مبهم سيشكل مسار شعبها لأجيال قادمة، وسط تساؤلات عما سيكون بانتظار المملكة المتحدة بعد انفصالها النهائي عن أوروبا.

وعلى وقع ساعة بيغ بن عند الساعة الحادية عشرة ليلا بالتوقيت المحلي وتوقيت غرينتش، يصبح بريكست واقعا بمفعول كامل بعدما خرجت لندن رسميا من الاتحاد الأوروبي في 31 يناير الماضي، فيما اعتمدت مرحلة انتقالية لتخفيف تبعات هذا القرار.

وفي مدينة دوفر الساحلية الواقعة في جنوب شرق بريطانيا والتي سيكون ميناؤها في الصف الأمامي للتبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي، تختلط مشاعر السكان بين الأمل بحقبة جديدة من الازدهار والخوف من الاضطرابات مع تشكّل طوابير طويلة من الشاحنات في المنطقة.

وأكدت المتقاعدة موريين مارتن "الأمور ستكون أفضل، علينا أن ندير أمورنا بأنفسنا".

واعتبر آرون كينير العاطل من العمل "أعتقد أن الأمر سيولّد ضغوطا للجميع"، مضيفا "لكنّي أمل أنه في نهاية المطاف سنبقى كلنا متّحدين وسنتدبر أمورنا".

لكن كيرك هيوز الذي يعمل في قطاع المعلوماتية أبدى "بعض التوتر"، وتوقّع أن "تمتد المرحلة الانتقالية لأسابيع".

وعلى مدى خمسة أعوام هيمنت تقلبات أزمة بريكست المحمومة على الشؤون الأوروبية، وأرّقت أسواق الجنيه الإسترليني، وهزت سمعة بريطانيا كأحد الأعمدة الرئيسية التي يرتكز عليها الاستقرار الغربي اقتصاديا وسياسيا.

وصور المؤيدون للبريكست على أنه فجر جديد للمملكة المتحدة وكأنها ستنال به استقلالها، لكنه أضعف الروابط التي تجمع إنجلترا وويلز وأسكتلندا وأيرلندا الشمالية في اقتصاد واحد حجمه ثلاثة تريليونات دولار.

وقال رئيس الوزراء بوريس جونسون للبرلمان قبل ساعات من اعتماد اتفاقه التجاري مع الاتحاد الأوروبي "البريكست ليس نهاية بل بداية". وقال للصحافيين مازحا وهو يبتسم في ما بعد إنه قرأ الاتفاق الذي وقعه.

غير أن جونسون الذي كان عنوانا لحملة الخروج من الاتحاد الأوروبي، لم يسهب في الحديث عن تفاصيل ما يريد بناءه من خلال الاستقلال الجديد أو كيف سيفعل ذلك في الوقت الذي يقترض فيه مبالغ قياسية لسداد كلفة أزمة كوفيد – 19.

وعلى رغم أن بريطانيا استعدت بعقد اتفاقيات مسبقة مع دول أخرى خارج الاتحاد، إلا أن الفترة الانتقالية ستتطلب أولا استيعاب المؤسسات والموظفين للتبعات التشريعية والتنظيمية للانفصال عن الاتحاد. ويتوقع مراقبون حصول بعض الفوضى وارتكاب أخطاء خلال الشهور الأولى التي تلي الخروج، قبل أن ينتظم القطار البريطاني على سكته الجديدة.

وعلى الرغم من اتفاقية التجارة الحرة التي وقعتها لندن وبروكسل، يخشى موردو الأغذية والأدوية في بريطانيا من أن تؤدي التغييرات التي تم إدخالها بسرعة إلى تعطيل الإمدادات وزيادة التكاليف، ما يقوض مزاعم الحكومة بشأن مكاسب ما بعد بريكست.

وفي حين وعد جونسون قبل عام بصفقة "جاهزة تماما"، اشتكى اتحاد المأكولات والمشروبات من أنّ جونسون "سلمنا (الاتفاق) قبل أربعة أيام عمل" من مغادرة بريطانيا السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي في نهاية عام 2020.

وقالت رئيسة الاتحاد الوطني للمزارعين مينيت باترس إن الأعضاء "يتوقعون استمرار تعطل التجارة على الحدود"، رغم الاتفاق الموقع الأربعاء.

وقال الرئيس التنفيذي لاتحاد الأطعمة والمشروبات إيان رايت إنّ "الفوضى التي سادت الأسبوع الماضي في دوفر وطبيعة اللحظات الأخيرة لهذا الاتفاق تعني أنه سيكون هناك اضطراب كبير في الإمدادات وسترتفع بعض الأسعار".

ورغم أن اتفاق التسوية بين لندن والاتحاد الأوروبي أزال خطر الحصص والرسوم الجمركية، فإن جميع الفحوص والنماذج الجديدة التي يجب ملؤها ستستغرق وقتا وتزيد من تكاليف شركات الأغذية والأدوية، كما تشكو الجمعيات التجارية.

وتؤثر التغييرات أيضا على استيراد وتصدير الأدوية في خضم جائحة عالمية أودت بعشرات الآلاف في بريطانيا نفسها.

وقال مارك دايان من "نافيلد تراست"، وهو مركز أبحاث مستقل للرعاية الصحية، في بيان إن الاتفاق لا يبدد الصعوبات بشأن "تدفق الإمدادات الحيوية إلى المملكة المتحدة".

وأشاد بالاتفاق لجهة "الاعتراف المتبادل بعمليات التفتيش لمصانع الأدوية وبعض التعاون في الجمارك"، لكنه حذر من أن "الروتين في إدخال المنتجات الحيوية داخل وخارج المملكة المتحدة لا يزال يتضاعف".

وحذّر من أن هذا سيجعل الأمر أكثر صعوبة وكلفة "للحصول على الإمدادات لهيئة الخدمات الصحية الوطنية أو بيعها بشكل تنافسي في أوروبا".

وأوضح أنّه لم يتضح أيضا ما إذا كان الاتفاق ينص على الاعتراف المتبادل بمعايير أجهزة التنفس الصناعي وأقنعة الوجه الضرورية لمكافحة كوفيد – 19.

وفي حالة الأدوية ذات الصلاحية القصيرة، طلبت وزارة الصحة البريطانية "من الشركات التأكد من أنها تستطيع نقل هذه الأدوية من الاتحاد الأوروبي في حال انقطاع الإمدادات"، وفقا للجمعية الصيدلانية الملكية.

كما قالت إن الحكومة قامت بتأمين مساحة تخزين إضافية والمزيد من السفن مع إعطاء الأولوية لشحنات الأدوية على العبارات من مرافئ معينة.

ومع ذلك، كتب دايان في المجلة الطبية البريطانية، أنه بالنظر إلى الحاجة إلى "تحول لوجستي وقانوني كبير بين ليلة وضحاها" وانطلاقا من أن بريطانيا عانت نقصا في الأدوية الرديفة في السنوات الأخيرة، فإن "الوعد بعدم حدوث أي نقص سيتطلب كثيرا من الشجاعة".

واعترف جونسون في مقابلة أجرتها معه "بي.بي.سي" الأربعاء، بقوله "ستكون هناك تغييرات"، لكنه أصر على أن بريكست سيؤدي إلى ازدهار تجاري من خلال "اتفاقيات التجارة الحرة مع دول أخرى حول العالم".

يوم حزين لبريطانيا وأوروبا

> جونسون الذي كان عنوانا لحملة الخروج من الاتحاد الأوروبي، لم يسهب في الحديث عن تفاصيل ما يريد بناءه من خلال الاستقلال الجديد

بريكست يفرض قيودا جديدة على السكان في الجانبين

بروكسل - من السياحة إلى السفر بغرض العمل أو الدراسة، اعتاد السكان التنقل بحرية دون عوائق بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، لكن الآن عليهم التأقلم مع وضع جديد اعتبارا من الأول من يناير، مع انفصال بريطانيا النهائي عن الاتحاد.

وانطلاقا من هذا التاريخ، سيتم اعتبار البريطانيين في الاتحاد الأوروبي مواطني دولة ثالثة، ولن يستفيدوا من حرية التنقل للعمل أو الدراسة أو التقاعد على أراضي الاتحاد والدول الشريكة له مثل النرويج وأيسلندا وسويسرا.

ومن ناحيتها، ستعامل بريطانيا مواطني الاتحاد الأوروبي مثلما تعامل معظم "غير البريطانيين" مع اختلاف أن من لديهم أوراق إقامة في البلاد قبل نهاية العام 2020 سيحتفظون بحقوقهم، وفقا لاتفاقية الانسحاب المبرمة نهاية العام 2019. والعكس صحيح بالنسبة إلى المقيمين البريطانيين في الاتحاد الأوروبي.

السياح

لا شك أنه سيكون على السياح البريطانيين التحلي بالصبر عندما يتعلق الأمر بدخول الاتحاد الأوروبي، حتى وإن اتفق الطرفان على مبدأ الإعفاء المتبادل من التأشيرة.

وستقتصر إقامتهم في الاتحاد الأوروبي على 90 يوما كحد أقصى خلال فترة 180 يوما.

ومن جانبهم، سيتمكن الأوروبيون من دخول الأراضي البريطانية ببطاقة الهوية حتى أكتوبر 2021، حينها سيتعين عليهم استخدام جواز سفر لكنهم يمكن أن يقيموا فيها لمدة تصل إلى ستة أشهر.

لكن ستكون هناك استثناءات. سيحتاج بعض المرافقين غير الأوروبيين إلى مواطن من الاتحاد الأوروبي إلى تأشيرة.

وسيستمر المواطنون الأيرلنديون والبريطانيون في التمتع بحرية التنقل الكاملة بموجب اتفاقية ثنائية قديمة.

رحلات العمل

تعد قضية التدقيق عند الحدود بالنسبة إلى رحلات العمل من بين القضايا التي لا تزال دون حل بين الأوروبيين والبريطانيين.

وفي حال القيام بمهمّة عمل أو خدمة مدفوعة الأجر، قد تكون هناك حاجة إلى تأشيرة أو تصريح عمل، اعتمادا على التشريعات المعمول بها في دولة الاتحاد الأوروبي المعنية.

الطلاب

اعتبارا من يناير، سيحتاج الطلاب الأوروبيون إلى الحصول على تأشيرة لأي إقامة جامعية تزيد عن ستة أشهر في المملكة المتحدة. سيتعين عليهم أيضا دفع رسوم دراسية أعلى تصل إلى أربعة أضعاف في الطب أو بعض شهادات الدراسات العليا المرموقة.

وقد يتضاءل هذا الإقبال بين الشباب الأوروبي في المستقبل، وهو ما يعد خسارة للموارد المالية البريطانية. ففي العام 2015، ضخ الطلاب الدوليون 8.25 مليار جنيه إسترليني (29 مليار يورو) في اقتصاد المملكة المتحدة التي تعد الوجهة الجامعية المفضلة الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة.

الهجرة

يقيم حاليا نحو 3.1 مليون بريطاني في الاتحاد الأوروبي. وفي المملكة المتحدة، تقدم أكثر من 2.4 ملايين مواطن من الاتحاد الأوروبي بطلب للحصول على وضع الإقامة بحلول نهاية أكتوبر. فقد كان بوسعهم حماية حقوقهم إذا ثبتوا إقامتهم قبل 31 ديسمبر 2020.

لكن الأمر سيكون مختلفا تماما بالنسبة إلى أولئك الذين سيرغبون في الهجرة بعد الأول من يناير. فعلى سبيل المثال، سيواجه البريطانيون الذين يرغبون في الاستقرار في فرنسا أو إسبانيا أو ألمانيا (وجهاتهم المفضلة للعمل أو التقاعد) القيود نفسها المفروضة على مواطني دول أخرى، سواء تعلق الأمر بالتأمين الصحي أو شروط الدخل أو متطلبات اللغة.

مغادرة بريطانيا تتحول إلى ورقة رابحة بيد الاتحاد الأوروبي

بروكسل – يؤكد خبراء ومحللون مهتمون بالشأن الأوروبي أنه مع مغادرة بريطانيا القوة الاقتصادية والعسكرية والشريك المشكك والصعب للاتحاد الأوروبي، فإن ذلك قد يتحول إلى ورقة رابحة على صعيد تحقيق تكامل أوروبي أوسع وأشمل.

بيار فيمون

بعد الاستفتاء بدأ الدفاع المشترك يبرز فعلا في أوروبا

ويرى المؤرخ روبرت فرانك، الذي له كتاب عن العلاقات بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي، "ستكون هناك تبعات إلا أنها أقل من تلك التي كانت لتسجل لو لم يتم التوصل إلى اتفاق. على الصعيد السياسي من الواضح أن التقدم سيكون أقل صعوبة وبريكست هو نقطة إيجابية على صعيد تعزيز التكامل الأوروبي. ثمة تحفظات هنا وهناك لكنها لن تكون مدعومة ببلد قوي مثل المملكة المتحدة".

وسيسفر التوصل إلى اتفاق غير مسبوق حول خطة واسعة لتحفيز الاقتصاد المتضرر بكوفيد – 19 عن استدانة مشتركة وتستفيد منها أكثر الدول تضررا، كان ليكون معضلة كبيرة لو كانت لندن لا تزال عضوا في الاتحاد الأوروبي.

ويؤكد فرانك أن "ما كانت الخطة لتطرح مع وجود البريطانيين، فهم كانوا ليرفضوها فورا".

وكانت لندن تنظر إلى الاتحاد الأوروبي على أنه سوق كبيرة وبقي البريطانيون أوروبيين من طراز آخر بعدم انضمامهم إلى سياسات تكامل عدة منها معاهدة شنغن لحرية التنقل أو العملة الواحدة. وهي كانت تسعى إلى بناء أوروبا ليبرالية.

لكن مع الأزمة الصحية الراهنة وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية عادت الدول للتدخل بقوة. ويشير المؤرخ إلى أن "النزعة الليبرالية البريطانية لا تنفع كثيرا في الأوقات الراهنة".

وعلى صعيد اقتصادي تراهن أوروبا على شركاء جدد بعد الطلاق البريطاني، وقد توصلت دول الاتحاد الأربعاء مع بكين إلى اتفاق "مبدئي" حول الاستثمارات. وقد أصبحت الصين في الفصل الثالث من العام أكبر شريك تجاري للاتحاد الأوروبي متخطية في ذلك الولايات المتحدة بعدما أعاقت جائحة كوفيد – 19 عجلة الاقتصاد الأميركي فيما استعاد الاقتصاد الصيني زخمه.

وللمفارقة وبعد نصف قرن من زواج مضطرب بين الدول الأوروبية وبريطانيا الوحيدة التي تملك السلاح النووي إلى جانب فرنسا، قد يساهم بريكست في دفع سياسة الدفاع المشترك إلى الأمام ضمن الاتحاد الأوروبي.

ويقول بيار فيمون، الباحث المشارك في مؤسسة "كارنيغي" في أوروبا، "لم تكن بريطانيا تؤيد يوما بروز سياسة أمنية أوروبية مستقلة. لطالما دافعت عن دور حلف شمال الأطلسي الرئيسي". ويضيف "لكن بعد الاستفتاء على بريكست بدأ الدفاع المشترك يبرز فعلا في أوروبا".

وعلى صعيد السياسة الخارجية، يأسف خبراء لخسارة المؤهلات والخبرات التي تتميز بها الدبلوماسية البريطانية، لكنهم يتوقعون ألا تبتعد لندن كثيرا عن المواقف الأوروبية حول المسائل الرئيسية مثل الملف النووي الإيراني وروسيا والشرق الأوسط.

ويتوقع النائب الأوروبي السابق أندرو داف (ليبرالي ديمقراطي) "توترات مع دول أوروبا الشرقية خصوصا إذا أبلت المملكة المتحدة بلاء حسنا" بعد خروجها من الاتحاد. لكن حتى الساعة فقد أبدت كل من وارسو وبودابست اللتين تستفيدان كثيرا من الأموال الأوروبية، امتناعهما عن التهديد بالانسحاب خصوصا وأن الرأي العام فيهما مؤيد للاتحاد الأوروبي.

ويفتح الانفصال فصلا جديدا في علاقة بريطانيا المضطربة مع القارة الأوروبية، لكنه لن يكون الأخير على الأرجح.

ويختم روبرت فرانك قائلا "يشعر البريطانيون بضيق داخل أوروبا لكنهم يخشون أن يتم تهميشهم في حال غيابهم عنها. وهم يقومون بعملية كر وفر متواصلة. ولا تستبعد عودتهم إلى الاتحاد الأوروبي بعد عشر سنوات أو عشرين أو ثلاثين. لكن المشكلة الأكبر عندها هي أن أوروبا قد تشعر بأنها في وضع أفضل بكثير من دونهم".
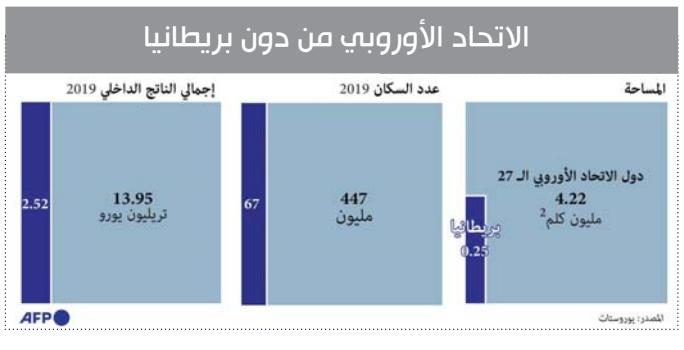
الاتحاد الأوروبي من دون بريطانيا